الأمم المتحدة

A/C.3/58/7

الجمعية العامة

Distr.: General
4 November 2003
Arabic
Original: Russian

الدورة الثامنة والخمسون
اللجنة الثالثة
البند ١١٥ (أ) من جدول الأعمال
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري:
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نص القرار (انظر المرفق الأول) والبيان (انظر المرفق الثاني) الصادرين عن مجلس الدوما في الجمعية الاتحادية في الاتحاد الروسي ''فيما يتصل بالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية في جمهورية لاتفيا''.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين في إطار البند ١١٥ (أ) من جدول الأعمال.

(التوقيع) سيرجي **لافروف**

121103 121103 03-59608 (A)

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

قرار اتخذه مجلس الدوما

بيان صادر عن مجلس الدوما في الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي فيما يتصل بالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية في جمهورية لاتفيا

يقرر مجلس الدوما (المجلس التشريعي) في الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي ما يلي:

١ - أن يعتمد البيان الصادر عن مجلس الدوما في الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي ''فيما يتصل بالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية في جمهورية لاتفيا''.

٢ - أن يحيل هذا القرار والبيان السالف الذكر إلى السيد ف. ف. بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، وإلى حكومة الاتحاد الروسي، وإلى الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى برلمانات الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والبرلمان الأوروبي، ورئيس مجلس دول البلطيق، ومجلس السييما (البرلمان) في جمهورية لاتفيا.

٣ - أن يحيل هذا القرار والبيان السالف الذكر لنشره بشكل رسمي في الصحيفة البرلمانية.

٤ - أن يدخل هذا القرار حيز النفاذ من تاريخ اعتماده.

ج. ن. **سليزنيف**
رئيس مجلس الدوما في الجمعية
الاتحادية للاتحاد الروسي

موسكو

١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن مجلس الدوما فيما يتصل بالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية في جمهورية لاتفيا

يعرب مجلس الدوما (المجلس التشريعي) في الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي عن قلقه العميق إزاء استمرار القيادة في جمهورية لاتفيا في ممارسة سياساتها التمييزية فيما يتعلق بالأقليات القومية المقيمة في ذلك البلد.

ورغم التوصيات العديدة الصادرة عن أجهزة ومنظمات دولية رسمية من قبيل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا ومجلس دول البلطيق بشأن ضرورة أن تقوم لاتفيا بضمان نطاق كامل من حقوق الأقليات القومية وأن تدمج في المجتمع اللاتفي نحو نصف مليون نسمة من سكان البلد الذين لا يتمتعون بجنسية جمهورية لاتفيا، فإن هؤلاء الناس يعانون من قيود فيما يتعلق بالحق في العمل والرعاية الصحية والتعليم وحرية الحركة و الأمن الاجتماعي الاعتيادي. وبعد اعتماد قانون جمهورية لاتفيا لعام ١٩٩٩ ''بشأن لغة البلد'' أصبحت اللغة الروسية، وهي اللغة الأصلية لنسبة ٣٦ في المائة من سكان لاتفيا، لغة أجنبية. وتتناقض التأكيدات الصادرة عن قادة لاتفيا، بشأن عزمهم التصرف على نحو تام وفقا للمعايير الدولية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية، مع هذه الإجراءات. وما يطلق عليه برنامج الحكومة بشأن الاندماج في المجتمع في لاتفيا لا يهدف بالفعل إلا إلى إذابة الأقليات القومية رغم أنفها في المجتمع. و لم يلق بعد النداء الموجه من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بالتصديق على الاتفاقية الإطارية المعنية بحماية الأقليات الوطنية التي وقعتها لاتفيا في أوائل عام ١٩٩٥آذانا صاغية.

وحرمان الأشخاص الذين يقال أنهم من غير مواطني لاتفيا، والذين يشكلون ثلث سكانها تقريبا، من الحق في المشاركة في انتخابات الأجهزة على جميع المستويات ما هو إلا مثال صارخ على مدى الاستهانة بالديمقراطية في أوروبا حاليا.

والنواب في مجلس الدوما مقتنعون بأن من الصعب اعتبار مجلس السييما (البرلمان) في جمهورية لاتفيا، الذي انتخب في ظل تلك الظروف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وحكومة جمهورية لاتفيا التي تشكلت بعد ذلك، جهتين تتمتعان بشرعية كاملة وتمثلان مصالح جميع سكان لاتفيا. وقد أصدرت وزارة الخارجية في جمهورية لاتفيا، ردا على التقييم

الموضوعي المبني على المبادئ للأحداث الواقعة في لاتفيا الذي أجراه أعضاء البرلمان الروسي، تهديدات قاطعة واستفزازية، في جوهرها، تهدد بالتأثير على العلاقات الثنائية بشكل ضار.

وتنفذ هذه التدابير التمييزية في مواجهة خلفية من التسامح من جانب قادة لاتفيا إزاء محاولات العناصر الانتقامية في لاتفيا لأن يتم إجراء إعادة نظر في نتائج الحرب العالمية الثانية لرد الاعتبار للمتواطئين الفاشيين المحليين، وجعل تحرير لاتفيا على يد الجيش الأحمر يبدو وكأنه بداية ''احتلال ثان''. ولم يكتف قادة لاتفيا بعدم إعاقة عقد مناسبات لمدح الفاشيين في لاتفيا، بل شاركوا فيها شخصيا أيضا. فعلى سبيل المثال، شارك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ السيد أ. ريبين وزير الثقافة في جمهورية لاتفيا، والسيد ر. غروبه الأمين التنفيذي لوزارة الدفاع في جمهورية لاتفيا المعني بالمسائل المتعلقة بالاندماج في حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ''احتفال بمناسبة افتتاح وتكريس'' مقبرة تذكارية بالقرب من ريغا من أجل الفيالق اللاتفية التي قاتلت في صفوف التشكيلات العسكرية للحزب النازي. ويرى النواب في مجلس الدوما أن شخصيات الدولة قد وضعت نفسها بمجرد قيامها بذلك على قدم المساواة مع هؤلاء الانتقاميين الذين لا حياء لهم وسخرت علانية من ضحايا الفاشية.

وفي الوقت نفسه، تنظم الأجهزة القضائية في لاتفيا محاكمات صورية للذين قاتلوا ضد قوات هتلر ولمن خانوا بلدهم. وكان آخر الأحداث المؤسفة من هذا القبيل القرار الذي أصدرته محكمة منطقة زمغال بالحكم على السيد ن. أ. لاريونوف، وهو مقاتل قديم في الحرب الوطنية العظمى عمره ٨٢ عاما، بالسجن لمدة ٥ أعوام بتهمة الإبادة الجماعية. وفي هذا الصدد، يعد أكثر انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان هو اعتماد قانون في لاتفيا يعرِّف الإبادة الجماعية بطريقة لا تتسق مع تصنيف الإبادة الجماعية في القانون الدولي بجعلها بأثر رجعي.

وليس بوسع النواب في مجلس الدوما أن يفهموا كيف تتجاوز جميع هذه العمليات التي تحدث في لاتفيا مجال رؤية الممثلين الرفيعي المستوى في لجنة الجماعات الأوروبية التي تشرف على انضمام لاتفيا إلى الاتحاد الأوروبي. وقصر النظر هذا ما هو إلا دليل على استعدادهم لتوسيع الاتحاد الأوروبي بأي ثمن، بما يضر سمعته الطيبة، بقبول عضوية دول لا تتسق سياساتها بأية حال مع القواعد والمعايير المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية. ويشير النواب في مجلس الدوما إلى أنه عند النظر في الوثائق المقدمة إلى مجلس الدوما للتصديق عليها بشأن انضمام لاتفيا إلى اتفاق الشراكة و التعاون، الذي يقيم شراكة بين الاتحاد الروسي من جهة والجماعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، سيقرر مجلس الدوما ما إذا كان من المستصوب التصديق عليها بناء على مدى وفاء

لاتفيا بالتزاماتها إزاء احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء النظر لما إذا كان من الممكن إبرام أي معاهدات دولية بشأن حدود الدولة بين الاتحاد الروسي ولاتفيا.

وبينما يلاحظ النواب في مجلس الدوما الجهود المستمرة التي تبذلها وزارة الخارجية في الاتحاد الروسي لحماية المواطنين الروسيين في لاتفيا، فإنهم يعتقدون مع ذلك إنه ينبغي للأجهزة الاتحادية التابعة للسلطة التنفيذية أن تستخدم في عملها جميع الوسائل المتاحة في القانون الدولي وتشريع الاتحاد الروسي، بما في ذلك القانون الاتحادي بشأن السياسات الحكومية للاتحاد الروسي إزاء مواطنيه في الخارج.

ويرى النواب في مجلس الدوما أنه من المناسب تنفيذ القرار رقم GD III-225 الصادر عن مجلس الدوما في الجمعية الاتحادية في الاتحاد الروسي ٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠ والقرار رقم GD III-226 الصادر عن مجلس الدوما في الجمعية الاتحادية في الاتحاد الروسي اللذين يطلبان من لجنة مجلس الدوما المعنية برابطة الدول المستقلة والروابط مع المواطنين أن تقوم بالتحضير لقراءة ثانية لمشروع القانون الاتحادي ''بشأن التدابير التي يتخذها الاتحاد الروسي لمنع انتهاك الحقوق والحريات الأساسية لمواطني الاتحاد الروسي والمواطنين الروسيين في جمهورية لاتفيا'' ومشروع القانون الاتحادي ''بشأن تدابير تقديم مساعدة إنسانية إلى مواطني الاتحاد الروسي وإلى المواطنين الروسيين المقيمين إقامة دائمة في لاتفيا فيما يتصل بالانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان وحقوق السكان الروسيين في جمهورية لاتفيا''.

ويرحب النواب في مجلس الدوما بقيام المحكمة الأوروبية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ باتخاذ قرار في الدعوى التي رفعها ت. سليفنكو وآخرون ضد جمهورية لاتفيا، الشكوى رقم ٩٩/٤٨٣٢١، ويعربون عن أملهم في إنفاذ هذا القرار القضائي وأن تؤدي السابقة التي أرساها إلى التزام صارم من جانب لاتفيا بأحكام الاتفاقية المعنية بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تمنع التمييز على أساس نوع الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الانتماء إلى أقلية قومية أو الملكية أو الميلاد أو أي وضع آخر.

موسكو

١٤تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣